



عمومية البنك العربي المتحد تقرّ الحسابات السنوية لسنة 2015 وتعديل النظام الأساسي

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة (14 مارس 2016): عقد البنك العربي المتحد (ش.م.ع) الاجتماع السنوي للجمعية العمومية في منتجع كورال بيتش في الشارقة وذلك يوم الإثنين الواقع فيه 14 مارس 2016، حيث ترأس الاجتماع سعادة الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس الإدارة في البنك. واعتمد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية كافة القرارات العادية والاستثنائية المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، بما في ذلك الموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

إلى ذلك، اتفقت الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي على عدم توزيع أي أرباح عن العام 2015، حرصاً على المحافظة على قاعدة رأسمالية قوية للبنك (علماً أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ 14.7% كما في 31 ديسمبر 2015).

وحضر اجتماع الجمعية العمومية أعضاء مجلس الإدارة والسيد سامر تميمي، الرئيس التنفيذي بالإنابة، بالإضافة إلى عدد من أعضاء الإدارة العليا في البنك. كما حضر الاجتماع المدققون الخارجيون السادة "كي بي إم جي"، وممثلو الهيئات التنظيمية. ورحّب رئيس مجلس الإدارة بمساهمي البنك وبالحضور.

قام سوق أبو ظبي للأوراق المالية بإدارة فعاليات الاجتماع بما في ذلك تسجيل الحضور وفرز الأصوات خلال الجلسة وذلك بموجب اتفاقية بشأن تقديم خدمات أمين السجل كان البنك قد وقّعها مؤخراً مع السوق. ويعد البنك العربي المتحد أول شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية تبرم إتفاقية من هذا النوع مع السوق، حيث سيستفيد البنك من خلالها من مجموعة واسعة من الخدمات ذات القيمة المضافة، بما في ذلك خدمات أمين السجل ومساعدة البنك في إدارة الاجتماع السنوي للجمعية العمومية وتوزيع الأرباح.



البنك العربي المتحد
UNITED ARAB BANK

خلال الاجتماع أعرب المساهمون عن دعمهم للمجلس باعتماد تقرير مجلس الإدارة لعام 2015 وتأييد التوقعات المستقبلية الإيجابية للبنك، كما أقرروا توصية المجلس بتعيين السادة / بي دابل يو سي كمدققين خارجيين للبنك عن العام 2016.

وفي إطار التصويت على البنود الاستثنائية، اعتمد المساهمون تعديل النظام الأساسي للبنك وإنشاء رأس المال المصرّح به وتحديد قيمته بمبلغ 2.750.067.532 درهم إماراتي (مليارين وسبعمائة وخمسين مليون وسبعة وستين ألفاً وخمسمائة وإثنين وثلاثين درهم إماراتي)، مع مراعاة الحصول على كافة الموافقات التنظيمية المطلوبة. وتندرج التعديلات المقترحة في إطار توفيق وضع البنك مع أحكام القانون الفيدرالي رقم 2015/2 بشأن الشركات التجارية الذي دخل حيز التنفيذ في العام الماضي، وتوجب على الشركات التجارية بموجبه تعديل نظامها الأساسي ليعكس التغييرات المنصوص عليها في القانون المذكور.

وتعليقاً على مجريات الاجتماع، قال الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس إدارة البنك: "لقد أثبت مساهمونا مرة أخرى دعمهم المتواصل والجاد للبنك، ونحن نعتز بأن غالبية المساهمين قد حضروا الاجتماع الذي انعقد اليوم. ناقشنا مع مساهمينا التحديات التي واجهناها خلال النصف الثاني من العام 2015 والتي شكّلت اختباراً صعباً كان مع ذلك بمثابة منعطف حاسم للبنك. فقد أثبت البنك منذ تأسيسه وحتى الآن، قدرته على التكيف والتأقلم مع التحديات والتغييرات التي يواجهها. ونظراً إلى التدابير والإجراءات التي اتخذناها لمواجهة هذا الوضع، فقد أعدنا وضع البنك في مكانة أقوى لتأكيد دعمه للاقتصاد الإماراتي".

وتوجه رئيس مجلس الإدارة، بالنيابة عن أعضاء المجلس، بالشكر إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية، على دعمهم القيم والمثمر. كما تقدم بالشكر إلى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على ريادتها المستمرة وتوجهاتها التي أسهمت في نمو كافة القطاعات الاقتصادية وازدهارها.

تعبيراً على الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، قال السيد سامر تميمي، الرئيس التنفيذي بالإنابة للبنك في إطار تعليقه على خطط البنك المستقبلية: "كان هذا الاجتماع مثمراً حيث عكس بوضوح الالتزام التام لمجلس الإدارة ولل فريق الإداري في مواصلة تكثيف الجهود وتنفيذ الخطوات اللازمة لبناء بنك أبسط وأقل عرضة



البنك العربي المتحد
UNITED ARAB BANK

للمخاطر، ارتكازاً على الخطوات التصحيحية التي بدأ البنك بتطبيقها ابتداءً من الربع الرابع من العام 2015. وبفضل دعم مساهمينا المستمر وتوجيهات البنك التجاري، سنتمكن حتماً من مواجهة التغييرات الاقتصادية وتحقيق عائدات مستدامة".

- النهاية -

نبذة عن البنك العربي المتحد

تأسس البنك العربي المتحد ش. م. خ ("يو إيه بي") في عام 1975 على شكل مشروع مشترك بين العديد من المستثمرين الإماراتيين ومؤسسة سوسيتيه جنرال، وبات البنك في 30 سبتمبر عام 2015 انطلاقةً من مقره الرئيسي الكائن في إمارة الشارقة يقدم خدماته المالية لعملائه سواء من الأفراد أو من الشركات من خلال 30 فرعاً ومكتباً منتشرةً في مختلف أرجاء دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعد البنك رائداً في مجال توفير الحلول لقاعدة تجارية وصناعية عريضة ومتنامية في سائر أنحاء الإمارات السبع.

يقدم البنك العربي المتحد لعملائه في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والشركات وخدمات الخزينة. علاوة على ذلك، يعتبر البنك العربي المتحد البنك المفضل لدى كبرى الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأدى إطلاق البنك لخدمة "صدارة" المصرفية المميزة والخدمات المصرفية الإسلامية وبرنامج الولاء "مكافآت يو إيه بي"، إلى نمو قاعدة عملائه من الأفراد وهو يعتزم زيادتها بشكل أكبر في المستقبل. وساهمت هذه المبادرات والأداء المميز عاماً بعد عام في جعل البنك العربي المتحد أحد أسرع بنوك المنطقة نمواً.

وتم تصنيف البنك في المرتبة العشرين بين كبرى الشركات المدرجة أسهمها للتداول في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة وبين أكبر 50 بنكاً في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة السوقية لأسهمه، حتى تاريخ 31 ديسمبر 2014.

في ديسمبر 2007، استحوذ البنك التجاري في قطر، أكبر البنوك التجارية في قطر، على 40% من أسهم البنك العربي المتحد. وأكد الأداء المالي القوي للبنك في السنوات اللاحقة صواب تحالفه مع البنك القطري بدليل ارتفاع أرباحه بفضل ذلك التحالف الاستراتيجي.



البنك العربي المتحد
UNITED ARAB BANK

دخل البنك التجاري في تحالفات مماثلة مع البنك الوطني العماني وبنك أترناتيف (تركيا)، ليؤمن بذلك قاعدة متينة تضمن النمو الثابت للبنوك الثلاثة مع مضيها قدماً نحو المستقبل.
تصنيف البنك هو Baa2 بحسب موديز.